

**المقاربات الامنية في النظرية النسوية  
"الاستراتيجية الامريكية عن المرأة والسلام والامن أنموذجاً"**

**د. طارق محمد ذنون الطائي**

مدرس/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

[tareq.mohammed@yahoo.com](mailto:tareq.mohammed@yahoo.com)

القبول: ٢٠٢٠/٣/١٧



الاستلام: ٢٠٢٠/٢/٣

**مستخلص البحث**

تعد النظرية النسوية الاساس الفكري للعديد من الانشطة التي تقوم بها الفواعل في السياسة الدولية. لذلك يروم البحث دراسة مسألة مدى تعاطي المقاربات الفكرية في العالم مع المرأة. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها تعاضم الرؤية الدولية التي ترى: أدى استبعاد النساء لمدة طويلة من الزمن الى تفرد الرجال في صياغة الشؤون الدولية، لذلك كلما زاد تفعيل دور النساء في الشؤون العامة والمشاركة السياسية، قاد ذلك الى تحقيق الامن والسلام. ويكمن هدفها في توضيح العلاقة بين الامن والنظرية النسوية والتوسع في وضع الاليات والاستراتيجيات من الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العالمية، التي تهدف الى استتباب الامن والسلام في العالم، والتركيز على الاستراتيجية الامريكية عن المرأة والسلام والامن لعام ٢٠١٩ بوصفها انموذجاً للدولة التي تعمل على توظيف التكامل بين النظرية والتطبيق.

**الكلمات المفتاحية:** النظرية النسوية؛ الاستراتيجية الامريكية؛ تمكين المرأة؛ النوع الاجتماعي.



# Security Approaches in Feminist Theory "The American Strategy on Women, Peace and Security as a Model"

Dr. Tareq M. Dhannoon AL-Taie  
College of Political Science/ University of Mosul  
[tareq.mohammed@yahoo.com](mailto:tareq.mohammed@yahoo.com)

Received: 3/2/2020



Accepted: 17/3/2020

## Abstract

Feminist theory has been regarded as an ideological basis for many activities which carried out by actors in international politics. Therefore, the research intends to study the issue related to how the global intellectual approaches deal with women. The study based on the hypothesis that international vision about women empowerment has grown, which focuses on: the exclusion of women for a long time led to make men shaping international affairs alone. Thus, when increasing the role of women in public affairs and political participation, this leads to achieving peace and security. It aims to clarify the relationship between security, feminist theory and enlargement of mechanisms and strategies by countries, international organizations and global civil society institutions, which try to establish security and peace in the world. Also, it focuses on the US strategy on women, peace, and security for 2019 as a model for a country that seeks to employ the integration between theory and practice.

**Keywords:** Feminist Theory; American Strategy; Women Empowerment; Gender.

Available online at <https://regs.mosuljournals.com/>, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

## مقدمة

ترافق مع التغيّر في انماط التفكير ظهور طروحات ومقترحات فكرية تحاول تلمس دور ومكانة المرأة في التفاعلات السياسية وعملية صنع القرار في مختلف جوانبها، لا بل تحاول وضع مجموعة من الفرضيات والرؤى حول حجم الدور الذي تؤديه المرأة في عملية تشييد السلام والامن، ومدى تقبل وتبني الطروحات التي قدمتها وتقدمها سواء في القرون الماضية أم في القرن الحالي.

تكثيفاً لما تقدم، الامن مبتغى الانسان، ولم يتجسد في الرجال دون النساء، لذلك يروم البحث دراسة مسألة مدى تعاطي المقاربات الفكرية في العالم مع المرأة، مع التركيز على دراسة وتحليل الاستراتيجية الامريكية عن المرأة والسلام والامن. المقاربات التي يتم استنباتها في عقول الجماعات الاجتماعية لا سيما المتعلقة بدور المرأة هي نتاج المفاهيم الواقعية، والمفاهيم الليبرالية، ومفاهيم ما بعد الحداثة.

**أهمية البحث:** تنبثق من استجلاء مكانة المرأة بوصفها مرتكزاً من مرتكزات تحقيق الامن والسلام في العالم وفق الرؤى الدولية من خلال تتبع مسارات المقاربات الفكرية للنظرية النسوية التي ترى بأن النساء أكثر ميلاً الى اتخاذ قرارات السلام من قرارات الحرب؛ لأن أغلب قرارات الحرب في السياسة الدولية اتخذها الرجال وليس النساء، فضلا عن تقديم رؤى تحليلية في الاستراتيجية الامريكية عن المرأة والسلام والامن لعام ٢٠١٩، بوصفها تطبيقاً عملياً للمقاربات الفكرية للنظرية النسوية.

**اشكالية البحث:** ترتكز على النظرة أحادية الجانب والمتمثلة في "الرجال هم الاقدر على صناعة السلام والامن لأنهم يمتلكون الرؤية الواسعة، وعادة ما تكون القرارات التي تتخذها المرأة عاطفية أكثر من العقلانية" بدأت بالتراجع، وبالمقابل يرى دعاة النوع الاجتماعي بان "الرجال استأثروا بصناعة القرارات التي تقرر حالة الامن والسلام في ادارة الحكم والشؤون الدولية وتم استبعاد رؤية النساء لمدة طويلة

من الزمن، بينما هُنْ أكثر ميلاً الى السلام، كل ما تقدم يُمثل اشكالية تحتم الضرورة العلمية معالجتها في متن البحث.

ومن هنا، يرد التساؤل الآتي: ما مدى تعاضم الرؤية الدولية التي ترى بأن النساء عامل من عوامل تحقيق الامن والسلام في العالم؟ وعليه تنبثق الاسئلة الفرعية الآتية: ماهو جوهر النظرية النسوية؟ ماهي مكانة الأمن في النظرية النسوية؟ بماذا تتجسد مظاهر تبني المقاربات الفكرية للنظرية النسوية؟ كيف تجسدت رؤية الولايات المتحدة الامريكية لدور النساء في عملية السلام والامن العالمي؟ ومن هذا المنطلق تم وضع مجموعة من التساؤلات الفرعية لعل من أهمها: هل ان أحد الاسباب الرئيسة لانتشار النزاعات وتعاضمها في العالم يعود الى استبعاد النساء من المشاركة السياسية وعمليات صناعة القرار وممارسة دورهن في تشخيص ومعالجة التحديات العالمية المختلفة واقتصار ذلك على الرجال؟، هل أن النساء أكثر ميلاً الى الحلول السلمية منها الى الحلول غير السلمية؟

هل يمكن لزيادة اشراك المرأة في العمليات المجتمعية وفق المقاربات الفكرية للنظرية النسوية أن يؤدي الى تعزيز دورها في السلام والعمليات الأمنية؟ هل العادات والتقاليد والموروثات العقائدية اضفت سمة الثبات على مكانة المرأة لمدة طويلة من الزمن؟ ماهي الادوات التي يمكن من خلالها تجذير السلام والأمن في عقول النساء، وتجذير فكرة ان السلام والامن كلٌّ لا يتجزأ؟

**فرضية البحث:** تنطلق من فكرة مفادها تعاضم الرؤية الدولية التي ترى: أدى استبعاد النساء لمدة طويلة من الزمن الى تفرد الرجال في صياغة الشؤون الدولية، لذلك كلما زاد تفعيل دور النساء في الشؤون العامة والمشاركة السياسية، قاد ذلك الى تحقيق السلام والامن في العالم.

**هدف البحث:** يكمن في توضيح العلاقة بين النظرية النسوية ومدى الايغال في وضع الاليات والاستراتيجيات من قبل الدول والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع

المدني العالمية، التي تهدف الى استتباب الامن والسلام في العالم، لا بل تعكس مدى تبني افكار النظرية النسوية وتطبيقها عبر تبني رؤيتها للأمن العالمي، والتركيز على الاستراتيجية الامريكية عن المرأة والسلام والامن بوصفها أنموذجاً للدولة التي تعمل على توظيف التكامل بين النظرية والتطبيق.

**منهج البحث:** بهدف الاستكشاف العلمي للظاهرة موضوع البحث تم استخدام منهجين اساسيين هما: المنهج الوصفي الذي يصف الظاهرة بكل متغيراتها، ومنهج التحليل النظامي الذي يعتمد بشكل كبير على المدخلات والمخرجات.

**هيكلية البحث:** أقتضى البحث تقسيمه على ثلاثة مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي ذكر فيها أهم النتائج، يتناول الاول: المقاربات الفكرية العالمية للنظرية النسوية، اذ تم تقسيمه على ثلاثة فروع: درس الاول ماهية النظرية النسوية، بينما تناول الثاني النوع الاجتماعي. وأما الثالث فكشف المقاربات الامنية في النظرية النسوية. بينما تناول المبحث الثاني: مداخل تجذير المقاربات الفكرية الامنية للنظرية النسوية، وتم تقسيمه على ثلاثة مطالب، الاول درس البرامج العالمية للمنظمات الدولية، والثاني تناول الرؤى العالمية لمؤسسات المجتمع المدني الدولية، وركز الثالث على رؤية الفاعل الرئيس "الدولة" لماهية تمكين المرأة في العالم. وحاول المبحث الثالث التعامل مع مقاربات الاستراتيجية الامريكية عن المرأة والسلام الامن، اذ تم تقسيمه على مطلبين، تناول الاول المقاربات الفكرية للاستراتيجية الامريكية عن المرأة والامن والسلام، بينما تمثل الثاني في دلالات تطبيق مقاربات الاستراتيجية الامريكية المرأة والسلام والأمن.

## المبحث الأول: المقاربات الفكرية للنظرية النسوية

تمكنت الدراسات الامنية من تحقيق التحول في المفاهيم والمسلمات لموضوعة الأمن، واستطاعت المقاربات الامنية الواقعية والليبرالية وما بعد الحداثة ومدرسة كوينهاغن تجذير ماهية الأمن، وابتكار مداخل جديدة تتناسب مع متغيرات القرن الواحد والعشرين. والى جانب ما تقدم، تحاول النظرية النسوية بوصفها نتاجاً ومزيجاً لما تقدم من مقاربات نظرية تجذير مقترباتها الفكرية في البيئة الدولية، ومدخلها في التطبيق تبني مفاهيمها من قبل الدول العظمى والكبرى في النظام الدولي. واستناداً الى ما تقدم، تحتم الضرورة العلمية تأصيل ماهية وجوهر النظرية النسوية وفق المطالب الآتية:

### المطلب الاول: ماهية النظرية النسوية

يمكن تجذير ماهية النظرية النسوية بوصفها مجموعة من المقاربات الفكرية التي تحاول التركيز على المرأة بوصفها فاعلاً اجتماعياً قادراً على القيام بدور رئيس في ادارة الشؤون العامة، وتتطلق من فرضية رئيسة مفادها كلما زاد عدد النساء في ادارة الشؤون العامة المحلية والاقليمية والدولية قاد ذلك الى استتباب الامن والسلام في العالم.

ومن هنا، "اطلق اصطلاح المذهب النسوي (Feminism) على الفكر المؤيد لحقوق النساء والداعي لتحريرهن من القمع الذي تمارسه السلطة الذكورية ضدهن"<sup>(١)</sup>. وتكمن "الدوافع الرئيسية لظهور الطروحات الفكرية للنظرية النسوية حسب وجهة منظريها في مجموعة من الركائز المترابطة مع بعضها المتمثلة في العنف ضد المرأة وعدم المساواة في عملية السيطرة على الموارد وعدم المساواة في تسنم السلطة والمشاركة في عملية صنع القرار وغياب حقوق المرأة، كما ان الرجل والمرأة كلاهما فاعلين وليس أحدهما ضحية للآخر"<sup>(٢)</sup>.

وبناءً على ما تقدم، تؤكد الحقائق التاريخية على ان هناك ثلاث طروحات فكرية تمثل الفكر النسوي: اولهما: النسوية الليبرالية، وترى بان الناس خلّقوا

متساويين ولا ينبغي حرمانهم بسبب التمييز بين النوع الاجتماعي، ويتصفون بالعقلانية والملكيات العقلانية الرشيدة نفسها، وأن التعليم هو المعيار الأساس لتغيير مدركات المجتمع، لذلك ينبغي عدم حرمان النساء من بعض الحقوق واقتصارها على الرجال مثل المشاركة السياسية، ثانيهما: النسوية الماركسية، وترى بأن هنالك فروقات في القيمة والمكانة الاجتماعية للأفراد، انطلاقاً من الافتراض الأساسي المتمثل بأن الزواج البرجوازي يُعاد إنتاجه في شكل صراعات وتناقضات المجتمع البرجوازي الأكبر، فالزوجات يُمثلن الطبقة المضطّدة أو حتى العبيد، بينما تُمثل السلطة الأبوية في هذه الطبقة دور أصحاب الأعمال والمُلاك، ومن ثم فإن الرجال هم سبب النظام الاستغلالي الشامل". ثالثهما: النسوية الراديكالية جاء هذا الاتجاه كرد فعل ويطالب بمكانة متساوية مع الرجل، وينظر الى المرأة بوصفها أحد الأولويات السامية<sup>(٣)</sup>.

بمعنى أن عدداً كبيراً من التوجهات الفكرية، حاولت ان تفرد جزءاً من نتاجها عن النوع الاجتماعي، واختلقت فيما بينها لمدة طويلة من الزمن، فالواقعية ركزت جُلّ تفكيرها في عملية بحث الافراد سواء عن مصلحتهم الذاتية أم مصالح دولهم. وخاطبت الرجال بوصفهم حكاماً، وكيف ينبغي ان يعملوا على تحقيق مصالحهم ودولهم، بالمقابل اعتمدت الليبرالية سيما في ما حاولت من تقديمه من مقاربات تتعلق بالنوع الاجتماعي على التعددية، وركزت على الحرية والمساواة بين الرجال والنساء، ولأنها تمكنت من التقدم في مستويات المقاربات العالمية في القرن الواحد والعشرين، اقرت حقيقة مفادها بأن كلا الجنسين الرجال والنساء يتحملون عبء تشييد الامن والسلام في العالم، وبذلك كانت اسهاماتها تتمثل في عدّ النساء عاملاً مهماً من عوامل صناعة السياسة الدولية عن طريق حرية التعبير عما يجول في عقولهن من افكار تتعلق بتجذير السلام والامن في العالم.

ولكن تراجع المقاربات الفكرية غير الليبرالية بفعل تراجع الدول التي تدعمها وتؤيدها، قاد الى تقدم المقاربات الفكرية النسوية وفق التوجهات الليبرالية في العقد

الاحير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. وتعتمد في ذلك على تغيير انماط التفكير لدى الرجال وجعلهم يؤيدون الدور الايجابي للنساء بوصفهن فاعلاً قادراً على تحقيق الأمن، لان آثار قرارات الحرب تمسهن، لا بل ان آثار الحرب تكون على النساء، فمن الضروري ان يكون لهن دوراً في قرار الحرب والسلم.

اذ اثبتت التجربة الآتي: "اهملت الاطراف المتحاربة في الغالب المعاناة التي اثرت في النساء بسبب الحروب، ويقدم مؤيدو هذه الرؤية المثل الآتي: ادت العقوبات الاقتصادية على العراق الى وفاة ما يقارب مليون انسان، وشكلت نسبة النساء منهم ٣٠%<sup>(٤)</sup>.

وفق ما تقدم، يتم العمل على تثقيف النساء في مختلف دول العالم بهدف تغيير عقولهن باتجاه استنبات المفاهيم التي تركز على الفكرة الآتية: للنساء دور اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي يجب تأصيله وتفعيله لكي يصبح حقيقة من حقائق السلوك المجتمعي. بمعنى "بما أن الرجال والنساء يتمتعون بالمساواة في العقل والذكاء، فانه ينبغي أن يتساويان في القانون"<sup>(٥)</sup>.

وتركيزاً لما تقدم، وبفعل هيمنة القيم الليبرالية، وامتلاكها الامكانيات ووسائل تغيير انماط التفكير في العالم، عملت على تحشيد الجهود بهدف تعزيز المشاركة الفاعلة للنساء في عملية صناعة القرار وتنفيذه في مختلف مستويات قيادة الدول والمنظمات الدولية، وكانت ادواتها في ذلك، مقاربات ما بعد الحداثة الفكرية للأمن، التي ترى بأنه فعل خطابي، يجسده رؤساء الدول والحكومات، ومتى ما تم الاعلان عنه، فإنه يتضمن تخصيص الموارد، والتزامات مادية ومعنوية، من هنا فإن مناقشة قضايا النوع الاجتماعي وإعلان تبنيها وعقد المؤتمرات والندوات وتحويلها الى مضامين في برامج العمل الدولية يُمثل ركيزة اساسية من ركائز توظيف النظرية النسوية عالمياً.



## المطلب الثاني: النوع الاجتماعي

نتيجة تجذر مفاهيم الليبرالية بشكل عام، والنظرية النسوية بشكل خاص، في القرن الواحد والعشرين، بدأت مراكز الدراسات والبحوث الغربية في استخدام مصطلح النوع الاجتماعي (Gender)، بهدف التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة في الشؤون العامة، بوصفه مدخلاً من مداخل تحقيق الأمن والسلام في العالم. وبدأت تغذي المنظمات المحلية والاقليمية والدولية بهذه المفاهيم وجدوى هذه الطروحات بوصفها جزءاً من نظرية ما بعد الحداثة التي تؤكد على أن الأمن هو فعل خطابي.

تعرف الباحثة الفرنسية انطوانيت فوكي (Antoinette Fouqué) النوع الاجتماعي بأنه "مميزات الرجل والمرأة التي تتصل بعلاقاتهم الاجتماعية تحت تأثير عوامل اقتصادية وثقافية وبيولوجية، والتي تحدد أدوار الرجل والمرأة". بينما يعرفه جيرد لينر (Gerd Lener) بأنه "القناع أو الهيئة التي يتخدها الرجال والنساء عندما يعزفون على وتر المساواة". أما ألان ولف (Alan Walf) فيعرفه بأنه "طريقة تعبير تستخدمها المجموعات النسوية للتعبير عن رفضها لحالة التبعية الدائمة للرجل"<sup>(٦)</sup>.

و"اكتسبت هذه المعالجة الحديثة لمفهوم النوع الاجتماعي والتمييز بين الجنسين مكانة مهمة في القرن الواحد والعشرين بفعل إشكاليتين: أولهما: إشكالية التنمية الاجتماعية، وقد تطورت المفاهيم المعتمدة فيها إلى التنمية المستدامة. ثانيهما: إشكالية حقوق الإنسان، فحقوق المرأة هي حقوق المرأة الإنسان، ومن ثم فإن أية معالجة لها يجب أن تشمل مؤشرات حول مدى استعادة المرأة من هذه الحقوق. إذ تعد الدولة متقدمة في هذا المجال عندما تمتع المرأة في هذه الدولة، فعلياً، بمختلف حقوق الإنسان دون استثناء"<sup>(٧)</sup>.

بناءً على ما تقدم، بدأت عملية تجذير المقاربات الفكرية للنوع الاجتماعي بوصفها تعبيراً عن مدرسة ما بعد الحداثة، والتي تركز على الفعل الخطابي (Act of Speech)\*، فأخذت الدول والمنظمات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والاقليمية والدولية تقدم ذاتها وتبنيها للمقاربات النسوية من خلال الفعل



الخطابي المتكامل، ويجري العمل على استنبات هذه الافكار من خلال تكرار هذا الفعل الخطابي بوساطة القادة واصحاب الرأي ورؤساء الدول والحكومات، بمعنى يتم تبنيها على أنها حقيقة لأنها تؤدي الى تحقيق الامن والسلام في العالم، ويجب ان تشرع بها جميع الفواعل في التفاعلات الدولية. تكتيفاً لما تقدم، ماهي المقاربات الفكرية الامنية للنظرية النسوية، وهذا ما سيتم دراسته في المطلب الثالث.

### المطلب الثالث: المقاربات الأمنية في النظرية النسوية

تتعلق النظرية النسوية في رؤيتها لجوهر الأمن من انه كلما تعاضمت نسبة النساء في المشاركة السياسية وادارة مؤسسات الدولة وتقبل والاستماع الى وجهات نظرهن على صعيد التنظير والتطبيق للفكر السياسي بمستوياته المختلفة المحلي والاقليمي والدولي أصبح العالم أكثر أمناً ويتمتع بالاستقرار والازدهار، ومن ثم تكون له القدرة على مواجهة التحديات الامنية العالمية غير التقليدية.

بمعنى تتم عملية صناعة الأمن الدولي ومواجهة تحدياته غير التقليدية عبر تعظيم مشاركة الرجال والنساء على حدٍ سواء استناداً الى فكرة جوهرية مفادها بالمساواة والمشاركة يتحقق الامن الشامل.

وعليه يتتمثل "الجانب المهم للنظرية النسوية في أن السياسة العالمية ستكون اقل تنافسية، وأقل عنفا اذا ما تمكنت النساء من الوصول أو السيطرة على مواقع السلطة والقوة، سيما قوة الدولة المرتبطة بالمعرفة"<sup>(٨)</sup>. فضلاً عن "ضرورة ان يُشكل الرجال والنساء جوهر السياسات المحلية والدولية فكرياً وتنفيذياً، موجهاً ومُستقبلاً لكلا الفئتين"<sup>(٩)</sup>.

و"عززت هذه الاتجاهات والتصورات مكانة التيارات النسوية التي تتعرض للفروق بين الرجل والمرأة، ويكمن جوهر رؤيتها في ان نظرة المرأة تُعلي من شأن الروابط ما يجعلها اقرب الى الرؤية الليبرالية في تدعيم السلام ونبذ الحرب، على عكس نظرة الرجل الاستقلالية الأقرب الى النظرية الواقعية والميل الى الحروب"<sup>(١٠)</sup>. بمعنى "يكمن القاسم المشترك فيما بينها في انتقادها لعملية التنظير في مجال التفاعلات الدولية نتيجة التركيز المبالغ فيه على العنصر الذكوري وهو ما يوضح

قصور رؤيتها. وتجلّى ذلك في الانتقادات التي وجهها مفكروها ومنهم سينثا اينلو (Cynthia Enlie)، وعملت على صياغتها حسب وجهة النظر النسوية، وهي وفق الآتي: أولهما: الموضوعية مرتبطة بالذكورية، ومن ثم فإن القوانين الموضوعية هي بالضرورة جزئية. ثانيهما: المصلحة الوطنية هي مفهوم متعدد الأبعاد، ومن ثم لا يمكن تعريفها فقط بمفهوم القوة. ثالثهما: تعريف القوة بالهيمنة والمراقبة هو تعريف محدود وذكوري. رابعهما: من الاستحالة بمكان فصل الاخلاق عن الممارسات والسلوكيات السياسية. خامسهما: الهدف هو التركيز على القواسم المشتركة للطموحات الانسانية المتعلقة بتخفيف حدة الصراع وتعزيز الروح الجماعية. سادسهما: اذا كان للتحليل النسائي تأثير بسيط على السياسة الدولية لاسيما الجوانب الامنية والاستراتيجية فإن ذلك يرجع الى إغفال متغير النوع في هذه الدراسات<sup>(١١)</sup>.

وعليه يُمكن تلمس الأبعاد الأمنية غير التقليدية في النظرية النسوية من خلال الدعوة الى إشراك النساء في عملية تشخيص التحديات التي تواجه العالم لاسيما التحديات الامنية غير التقليدية والدعوة الى إشراكهن في عملية صناعة القرار وتنفيذه، وعدم الاقتصار في ذلك على الرجال الذين استبعدوهن من عملية صناعة القرار الدولي لمدة طويلة من الزمن.

اذ أن "تحقيق الامن والسلام لا يمكن فصله عن التغلب على العلاقات الاجتماعية غير العادلة، بما في ذلك العلاقات غير المتكافئة بين النوع الاجتماعي في مجالات عملية صنع القرار وتنفيذه"<sup>(١٢)</sup>.

كما ان الاستمرار في تبني الرؤى لاسيما النظرية الواقعية ذات الطابع الذكوري واستبعاد الرؤى والافكار السياسية والأمنية النسوية وفق النظرية النسوية أدى وسيؤدي وفق وجهة نظر مُريديها الى تقويض الأمن الدولي، وعليه لا بد من تغيير المدركات بالشكل الذي يتلاءم مع طبيعة التحديات الأمنية العالمية غير التقليدية في القرن الواحد والعشرين.

## المبحث الثاني: مداخل تجذير المقاربات الفكرية الأمنية للنظرية النسوية

قاد تغيير البيئة الدولية الى تغيير المفاهيم والمدرجات لدى الشعوب سواء أكان ذلك بالترغيب أم التهيب. إذ أن تفكك المنظومة الشيوعية دفع المنظومة الليبرالية الغربية للهيمنة على عقول وتفكير الشعوب الأخرى نتيجة مديات الحرية التي تكتنفها بفعل فقدانها في الكثير من المقاربات الفكرية الأخرى، من هنا أصبحت مسألة تمكين المرأة وتعزيز دور النساء في الشؤون العامة وتفعيل دورهن في السياسة أحد ملامح القرن الواحد والعشرين.

وبما ان الأمن يتسم بالتغيير، فإن ادراكه يتبدل بتبدل البيئة والفواعل المتفاعلة فيها. لم يعد الامن التقليدي هو الحاكم للعمليات الامنية للمجتمعات. والأمن المجتمعي أدخل مقاربات متعددة أهمها دور الفرد في الأمن. من هنا تمثل النساء فاعلاً من الفواعل التي يُعتمد عليها في عملية تجذير الأمن في المجتمعات، ولكن تختلف باختلاف المجتمعات والدول والانماط الفكرية السائدة فيها.

هل المقاربات الدينية عامل تراجع أم عامل تحفيز؟ هل التيارات والحركات الاجتماعية تدرك أهمية المرأة في المقاربات والآليات الامنية؟ أم انها شكلية؟ هل ان تعزيز دور المرأة في المجتمع يقود الى تعزيز الأمن فيه؟ هل تغيير المفاهيم يؤدي الى تغيير مكانة المرأة في المجتمع ومن ثم يؤدي الى تعزيز الامن كما هو الحال في الدول الغربية؟

ونتيجة هذه الطروحات الفكرية بدأت عملية انغماس النساء في السياسة مع انبلاج فجر القرن الواحد والعشرين، بل هناك ثورة بهدف إشراكهن في عمليات صنع القرار بمستوياته المختلفة، فضلاً عن تفعيل دور المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني.

من خلال ما تقدم، يمكن تحديد مداخل تجذير المقاربات الفكرية الامنية للنظرية النسوية في المطالب الآتية:

### المطلب الاول: البرامج العالمية للمنظمات الدولية

تعتمد فاعلية الفكر على مدى قدرته على النفاذ الى الفكر الاستراتيجي للدول والمنظمات الدولية، فالأفكار التي تؤيدها الدول ذات التأثير الفاعل في المجتمع الدولي تأخذ طريقها الى التطبيق، وتوفر لها الموارد والامكانيات اللازمة التي تنتقل بها من حيز الفكر الى مجال التطبيق.

وانطلاقاً من أن الافكار تحتاج الى اليات لتطبيقها، فان المنظمات الاقليمية والدولية أبتكرت مجموعة من البرامج والآليات واتخذت مجموعة من القرارات التي تهدف الى تجذير واستنبات مقترحات النظرية النسوية والعمل على تمكين النساء في الشؤون العامة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، وفي مختلف الجوانب.

وبهدف ترسيخ ذلك، تبنت الامم المتحدة عولمة قضايا النوع الاجتماعي في أجندها، وأصدرت العديد من القرارات سواء أكانت من الجمعية العامة أم مجلس الامن\* التي تؤكد على دور النوع الاجتماعي في استنبات الامن من خلال ربط المتغيرات الثلاث: المرأة والامن والسلام لاسيما في القرار ذي الرقم ١٣٢٥ في ٣٠/١٠/٢٠٠٠<sup>(١٣)</sup>، وتم تشكيل لجان وتبني الاعلانات وعقد المؤتمرات. لعل من أهمها على سبيل المثال لا الحصر "اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة حول ازالة العنف ضد المرأة"<sup>(١٤)</sup>، لا بل ان مجلس الامن أصدر العديد من القرارات المتعلقة بهذا الشأن.

فضلاً عن صدور "اتفاقية الأمم المتحدة المعنية بإزالة جميع اشكال التمييز ضد المرأة، دخلت حيز التطبيق بتاريخ ١٩٨١/٩/٣ بعد أن أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ: ١٩٧٩/١١/١٨، وحددت بشكل دقيق المجالات العلمية للحقوق السياسية للمرأة ونادت بضرورة كفالة المساواة مع الرجل في المجالات الآتية: أولاً: التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة، ثانياً: المشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها، ثالثاً: الاهلية للترشح، رابعاً: شغل الوظائف العامة على جميع المستويات الحكومية، خامساً: المشاركة في المنظمات والجمعيات الحكومية،

سادساً: تمثيل الحكومة على المستوى الدولي، سابعاً: المشاركة في المنظمات الدولية<sup>(١٥)</sup>.

كما "ظهرت مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتعزيز دور المرأة وتم تضمينها في الوثائق والصكوك الدولية لعل من أهمها "التمكين" الذي يعني مزيداً من القوة للمرأة وايصال صوتها"<sup>(١٦)</sup>، والقدرة على "اتخاذ القرارات في المستويات جميعها، والحصول على الاعتراف الكامل، وتمكينها من القيام بنشاطات مشتركة مع الآخرين لإحداث التغيير، وكل ذلك يتم من خلال ازالة العمليات كافة والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تعمل على تنميط سلوك الفئات المهمشة لاسيما النساء والفقراء والاقليات"<sup>(١٧)</sup>.

تكثيفاً لما تقدم من تأصيل، تعد المنظمات الدولية والبرامج التي تقدمها في مجال تطبيق مقاربات النوع الاجتماعي أحد المداخل التي تسهم في نشرها في مختلف قارات العالم، لا بل تعظيم ايغال النساء في مراكز صنع القرار سواء على المستوى المجتمعات المحلية والوحدات الادارية، أم في مستويات صنع القرار في المجالات المختلفة، والامر ذاته ينطبق على مستويات صنع القرار الدولي ومراكز القيادة في المؤسسات والمنظمات الدولية.

### المطلب الثاني: الرؤية العالمية لمؤسسات المجتمع المدني الدولية

تعد مؤسسات المجتمع المدني سواء أكانت محلية أم اقليمية أم دولية، أم تخصصية في مجالات حقوق الانسان، البيئة، أحد مداخل تجذير المقاربات الفكرية للنظرية النسوية، اذ تمارس دوراً فاعلاً في عملية تغيير الانماط الفكرية للمجتمعات، وهذا متأتي من ان انشطتها تُقدم للأفراد في إطار الاقناع العقلي والمنطقي.

اذ شهد العالم مع تغيير البيئة الدولية وزيادة التواصل بين دول العالم تشكيل العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي لها فروع في دول عديدة. ومن الادلة على ذلك " يُشير مركز المجتمع المدني التابع لكلية لندن للاقتصاد إلى أن عدد المنظمات غير الحكومية المُسجلة رسمياً فقط حول العالم قد ازداد من (٦٠٠٠)

عام ١٩٩٠ الى ما يزيد على (٥٠٠٠٠) عام ٢٠٠٦، و(٩٠٠٠٠٠) بحلول عام ٢٠١٢<sup>(١٨)</sup>. بمعنى ان هنالك ثورة باتجاه ايجابية تشكيل هذه المؤسسات التي تعمل على تغيير الوعي الجمعي في المجتمعات التي ترغب هذه المؤسسات في تغيير سلوكياتها.

كما انها تعمل على التعرف على المجتمعات بمختلف تفاصيلها من حيث العادات والتقاليد والمستويات الثقافية والفكرية ومعايير ومستويات المعيشة والديانة، والتعرف على العوائق التي تواجه عملية تفعيل دور النوع الاجتماعي، ومن ثم الايغال في عملية تشييد البيئة الاستراتيجية المستقبلية وفق مفاهيم النظرية النسوية. فضلاً عن ذلك، استتبات المفاهيم التي ترى بأن النساء لديهن القدرة على استئصال النزاعات من خلال استخدام معايير ما بعد الحداثة، اذ تعمل منظمات المجتمع المدني ذات الامتداد متعدد المستويات على تغيير الانماط الفكرية لمختلف الفئات العمرية، واعادة تشكيل البنية المجتمعية وجعلها تتقبل هذه الافكار وتعمل على تطبيقها.

ويتجسد الدور الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني في اشتغالها على تغيير الانماط الفكرية في مرحلة ما بعد الصراعات. فكلما زادت مشاركة النساء في وضع الحلول السابقة واللاحقة للصراعات كان ذلك أكثر فاعلية على تحقيق السلام والاستقرار في العالم.

من هنا بدأت عملية تشييد البيئة العالمية وفق وجهة نظر مريديها، وتتمثل قدراتها بأن لديها البنى الفكرية والمادية التي تسهل عملها في المجتمعات ومخاطبة العقول، فضلاً عن الدول الداعمة لها، وبذلك أصبحت عملية تمكين المرأة أحد المداخل والادوات التي تُسهم في غرس مفاهيم النظرية النسوية.

**المطلب الثالث: رؤية الفاعل الرئيس "الدولة" لماهية تكمين المرأة في العالم**  
لم يكن علم الدولة يساوي بين الرجال والنساء لمدة طويلة من الزمن. وكما ان تشكل الدولة وصيرورتها يختلف باختلاف المجتمعات المُشكلة لها، فان الرؤية تجاه النساء ومكانتها في المجتمع تختلف باختلاف الدول. وعملية اشراك النساء في إدارة الشؤون العامة، وعمليات صنع القرار الخارجي والداخلي تختلف باختلاف المنظومات القيمية التي تؤمن بها غالبية المجتمع.

مما لا شك فيه، فان المُدد الزمنية التي مرت بها عملية صيرورة "تمكين المرأة" في صناعة القرار تختلف باختلاف المجتمعات والدول، لا بل حتى في المناطق الجغرافية. فالدول التي في اوروبا وامريكا الشمالية تختلف عن الدول في آسيا، وافريقيا وامريكا اللاتينية. كما ان المجتمعات التي تبنت المذهب الليبرالي تختلف عن المجتمعات التي تبنت المذهب الاشتراكي سيما المفاهيم والمسلّمات الاساسية في دور الدولة وحرية الافراد وغيرها.

وبما ان الليبرالية هي المذهب الذي ساد بعد الحرب الباردة والقرن الواحد والعشرين، فإنها بدأت في ايجال مفاهيمها سيما مكانة المرأة في الفكر الليبرالي. اذ تعد مساواة المرأة مع الرجل في جميع النواحي أحد ركائز هذا الفكر.

من هنا بدأت الدول الغربية في العمل على فتح المجال أمام المرأة واصدار التشريعات اللازمة بهدف تحقيق المشاركة الفعالة للنساء في ادارة الشؤون العامة. وأصبحت النساء في العالم الغربي تتقلد مناصب عليا في الدول في مختلف المجالات السياسية والدفاعية والاقتصادية، وأصبحت مسألة تمكين المرأة أحد المسلّمات في إدارة الدول والمؤسسات في العالم الغربي.

بالمقابل، لم تعد هذه الدول تكتفي بتجذير دور المرأة في مجتمعاتها، وانما تعمل بفعل خبرتها ورؤيتها لما ينبغي ان يكون عليه العالم بالعمل على زيادة عدد النساء في مراكز اصدار التشريعات والقوانين في الدول الاخرى، ومن ثم إصدار العديد من التقارير التي تقيم عملية مشاركة النساء في عملية صنع القرارات وتنفيذها انطلاقاً من مبدأ يتمثل في ان القرارات العقلانية لا تقتصر على الرجال دون النساء،



وهي مسألة لا تخضع للانطباعات وإنما تخضع للتحليل العلمي والموضوعي سيما أغلب قرارات الحرب في التفاعل الدولي اتخذها الرجال وليس النساء. وبفعل التحولات التي شهدتها الانظمة السياسية في العالم سيما في اوربا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، والعالم العربي في القرن الواحد والعشرين، ونتيجة الفراغ الذي تجسد بعد ذلك، شهدت عملية فرض الانموذج الغربي بوصفها الانموذج الامثل للحكم؛ لأنها تعتمد على قاعدة مساواة بين الرجل والمرأة، زيادة كبيرة في عملية ايغال النساء في ادارة الصراعات لأنهن يملن الى السلام أكثر من الرجال وفق فهم وادارك الفلسفة الغربية.

### **المبحث الثالث: مقاربات الاستراتيجية الامريكية عن المرأة والسلام والأمن**

جاءت النظرية النسوية لتقدم تصوراً لمتغير فاعل في تشييد البيئة الامنية للمجتمعات، وافترضاها القائلة بأن النساء أكثر ميلاً الى السلام وتحقيق الأمن من الرجل، وإذا كان الرجال قد عملوا على استبعاد النساء من المقاربات الامنية، فانه اصبحت الحاجة حتمية في تمكين النساء في عملية صياغة المقاربات الامنية، ولا جدال في إن الذي يضع الافكار سيعمل على تنفيذها، وسيكون هنالك تكامل في الافكار والتطبيق لما ينبغي أن يكون عليه عالم يسوده الاستقرار والأمن. إنّ الدول التي عملت على مأسسة عملها، تعمل على جذب الافكار التي تعزز من قدراتها ذاتياً وموضوعياً في البيئة الاستراتيجية الدولية، ويُجهد مفكروها ومؤسساتها على إعداد الاستراتيجيات التي تتضمن هذه الافكار، والعمل على ابتكار الآليات المرنة التي تضمن تطبيق الافكار الواردة في الاستراتيجية وفق مدد زمنية محددة. من هنا عملت الولايات المتحدة الامريكية على تبني الاستراتيجية الامريكية عن المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠١٩، بوصفها عاملاً من عوامل تحقيق الامن والاستقرار في العالم. ونبين ذلك عبر المطالب الآتية:

**المطلب الأول: المقاربات الفكرية للاستراتيجية الامريكية عن المرأة والسلام والامن**  
لقد تبنت الولايات المتحدة الامريكية في (حزيران/ ٢٠١٩) استراتيجية وسمت بـ (الاستراتيجية الامريكية عن المرأة والسلام والامن).

تكونت الاستراتيجية المذكورة من المقدمة، والتحدي الاستراتيجي، ونظرية التغيير: الاستراتيجية القومية عن المرأة والسلام والامن، والمصفوفات والاهداف، والتمويل وتقديم التقارير.

ترتكز ماهية المقدمة للاستراتيجية على الآتي: "هذا هو التشريع الأول من نوعه على مستوى العالم، والذي يجعل الولايات المتحدة أول دولة في العالم لديها قانون شامل بشأن هذه الاستراتيجية. تُقر الاستراتيجية الامريكية عن المرأة والسلام والامن بالأدوار المتنوعة التي تؤديها النساء كفواعل للتغيير في منع وحل النزاعات، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وبناء السلام والاستقرار بعد الصراع. تسعى هذه الاستراتيجية إلى زيادة القيادة الهادفة للمرأة في الحياة السياسية والمدنية من خلال المساعدة على ضمان تمكينها لكي تكون قادرة على القيادة والمساهمة، وتزويدها بالمهارات والدعم اللازمين لتحقيق النجاح، ودعمها للمشاركة من خلال الوصول إلى الفرص والموارد"<sup>(١٩)</sup>.

بعد ذلك تنتقل مكنونة الوثيقة حول المرأة الى " التحدي الاستراتيجي " وتبدأ بوصف البيئة الاستراتيجية. وتتضمن الآتي: "تؤثر النزاعات والكوارث في جميع أنحاء العالم تأثيراً سلبياً وغير ملائم على النساء والفتيات، ومع ذلك يبقى تمثيل النساء ضعيفاً في الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وحلها، وفي جهود بناء السلام أو الانتعاش بعد انتهاء الصراع. أظهرت الأبحاث بأنه من المحتمل أن تتجح مفاوضات السلام، وتؤدي إلى الاستقرار الدائم، عند مشاركة المرأة. إن العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة عدّة، وتشمل التمثيل الضعيف في القيادة السياسية،

والعنف السائد ضد النساء والفتيات، وعدم المساواة المستمرة في العديد من المجتمعات"<sup>(٢٠)</sup>.

وفي جوهرها، "تقر الاستراتيجية القومية عن المرأة والسلام والامن المزيا الناشئة من خلق الفرص للنساء والفتيات للعمل كعناصر للسلام من خلال التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي. لذلك تهدف الاستراتيجية إلى إحراز تقدم ملموس في جميع أنحاء العالم لتمكين المرأة في منع الصراع وبناء السلام، مع السعي إلى تصحيح الآثار السيئة غير المتناسبة للنزاع المسلح على النساء والفتيات. تتبنى الولايات المتحدة هذه المفاهيم وتعترف بالدور القوي الذي يمكن أن تؤديه المرأة بوصفها صانعة للسلام وفاعلاً سياسياً في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية من الصراع وباتجاه تحقيق السلام؛ لذلك من الأهمية بمكان أن تشكل الجهود المستمرة التي تبذلها الولايات المتحدة للانخراط في منع وتخفيف حدة الصراع في جميع أنحاء العالم عاملاً استراتيجياً في مشاركة النساء ووجهات نظرهن ومصالحهن، بما في ذلك النساء المنتميات إلى المجموعات التي ليس لها تمثيل كافي"<sup>(٢١)</sup>.

تعرف الاستراتيجية الامريكية حول المرأة والأمن والسلام وتمكين المرأة بأنه: "يمكن للمرأة أن تشارك بشكل هادف في منع، والتوسط، وحل الصراعات، ومكافحة الإرهاب، بالشكل الذي يسهم في تعزيز الاستقرار والسلام الدائم، بما في ذلك في المناطق المتأثرة بالصراع. للعمل على تحقيق هذه الغاية النهائية، تحدد الاستراتيجية الامريكية حول المرأة والسلام والامن ثلاثة أهداف استراتيجية منفصلة من حيث التقسيم ولكنها مترابطة من حيث الافكار، يجب العمل على تحقيقها. تبغي هذه الأهداف الاستراتيجية إلى إحراز تقدم ملموس بحلول عام ٢٠٢٣، وتتمثل هذه الاهداف في الآتي"<sup>(٢٢)</sup>:

١- النساء أكثر استعدادًا وقدرة على المشاركة بشكل متزايد في الجهود التي تعزز الاستقرار والسلام الدائم.

٢- نساء وفتيات أكثر أمنًا وحماية أفضل ويتمتعن بالمساواة في الوصول إلى برامج المساعدة الحكومية والخاصة، سيما من الولايات المتحدة والشركاء الدوليين والدول المضيفة.

٣- تعمل الولايات المتحدة والحكومات الشريكة على تحسين الطابع المؤسسي والقدرة على ضمان أن تكون جهود الاستراتيجية الأمريكية حول المرأة والأمن والسلام مستدامة وطويلة الأمد.

تحدد الاستراتيجية الأمريكية حول المرأة والسلام والأمن أيضًا أربع مسارات للجهود، وهي الطرق المنفصلة والمترابطة فكرياً لمزامنة إجراءات الولايات المتحدة وتحديد أولوياتها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. والأهم من ذلك ستركز الإجراءات (المهام) المنجزة في كل مجال من مجالات الجهد على تحسين تمكين المرأة ومساواتها في مرحلة أو أكثر من مراحل الصراع: منع الصراع والاستعداد للكوارث، إدارة وتخفيف وحل النزاعات والأزمات؛ وجهود ما بعد الصراع والأزمة سيما في جهود الإغاثة والإنعاش. يمكن تركيز هذه المسارات في الآتي (٢٣):

**مسار الجهد رقم (١):** البحث عن، ودعم الإعداد والمشاركة الفعالة للمرأة في جميع أنحاء العالم في عمليات صنع القرار المتعلقة بالصراع والأزمات. ويكمن هدفه في: زيادة المشاركة الحقيقية للمرأة في العمليات السياسية والمدنية والعسكرية لمنع نشوب النزاعات وحلها، والاستعداد للكوارث، وتهيئة الظروف للاستقرار من خلال جهود ما بعد الصراع، وما بعد الأزمة. يمكن أن تشمل الأنشطة التوضيحية الداعمة للهدف أعلاه ما يأتي: (أولاً: تشجيع المشاركة المتزايدة والهادفة للمرأة في مبادرات قطاع الأمن التي تمولها حكومة الولايات المتحدة، بما في ذلك البرامج التي توفر التدريب للمواطنين الأجانب فيما يتعلق بإنفاذ القانون وسيادة القانون والتعليم العسكري المهني. ويجب على الدورات التعليمية التي تجتذب تاريخياً الطلاب الدوليين من الذكور فقط من بعض البلدان أو المناطق النظر في طرق لتحفيز إدراج النساء أيضًا، ثانيًا: دمج رؤى ومصالح المرأة في أنشطة واستراتيجيات منع نشوب

الصراعات وحلها وانشطة بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، بما في ذلك النساء من المجموعات التي ليس لها تمثيل حقيقي، من خلال التشاور مع القيادات النسائية المحلية بخصوص تصميم مبادرات الولايات المتحدة وتنفيذها وتقييمها، ثالثاً: تشجيع إشراك القيادات النسائية والمنظمات النسائية في منع نشوب الصراعات وحلها، وفي جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع. بما في ذلك من خلال الدعم الذي يعزز مشاركتهن السياسية وتمكينهن وقدراتهن ومصادقتهن. رابعاً: استخدام التحليلات والمؤشرات ذات الصلة، بما في ذلك جمع البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، لتحديد ومعالجة العوائق التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي جهود وبرامج بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر المتعلقة بالصراع والعنف.

**مسار الجهد رقم (٢):** تعزيز حماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات؛ والحصول على المساعدة الإنسانية؛ والسلامة من العنف والإيذاء والاستغلال في جميع أنحاء العالم. ويكمن هدفه في الآتي: تتم حماية أمن النساء والفتيات وحقوقهن واحتياجاتهن من قبل حكوماتهن، مع توسيع قوات قطاع الأمن الاقليمي او الأخرى، يتمكن من المساهمة بشكل مفيد محلياً ووطنياً وعالمياً. يمكن أن تشمل الأنشطة التوضيحية الداعمة للهدف أعلاه في الآتي: (أولاً: تحديد وتقليل العقبات أو الحواجز التي لم يتم تدوينها في القواعد أو اللوائح الرسمية، ولكن مع ذلك تعكس التمييز القائم على الجنس أو التحيز القائم على الجنس أو عدم الاعتراف بحقوق المرأة، ثانياً: معالجة استخدام العنف أو التخويف أو المضايقة التي تهدف الى منع النساء من المشاركة في صنع القرار أو العمليات السياسية أو الدبلوماسية أو العسكرية ذات الصلة، ثالثاً: تشجيع أنظمة إنفاذ القانون والقضاء المحلي في الدول على معالجة العنف ضد النساء والفتيات بشكل مناسب، لأنه جزء من عمليات ومبادرات العدالة الانتقالية.

**مسار الجهد رقم (٣):** تعديل البرامج الدولية للولايات المتحدة لتحسين النتائج في مجال المساواة للمرأة وتمكينها. ويكمن هدفه في الآتي: تحتفظ الولايات المتحدة

بوصفها رائداً على الساحة العالمية في تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في منع وإدارة وحل النزاعات، والجهود المبذولة في مجال الإغاثة والإنعاش بعد انتهاء الصراع. يمكن أن تشمل الأنشطة التوضيحية الداعمة للهدف أعلاه في الآتي: (أولاً: تدريب موظفي الولايات المتحدة الدبلوماسيين والعسكريين والإنمائيين، على احتياجات ووجهات نظر النساء في منع الصراع والتوسط فيه وحله. ثانياً: دعم البحث وتقييم الاستراتيجيات الفعالة وتطوير وتبادل أفضل الممارسات لضمان المشاركة الفعالة للمرأة، بما في ذلك التبادلات مع الشركاء الدوليين. ثالثاً: توسيع وتطبيق التحليل القائم على اساس النوع الاجتماعي، لتحسين تصميم برامج حكومة الولايات المتحدة. رابعاً: إجراء تقييمات للمبادرات الجديدة، بما في ذلك وجهات نظر النساء المتضررات، سيما النساء من المجموعات التي ليس لديها تمثيل حقيقي.

**مسار الجهد رقم (٤):** تشجيع الحكومات الشريكة على تبني سياسات وخطط وقدرة على تحسين المشاركة الفعالة للمرأة في العمليات المرتبطة بالسلام والأمن ومؤسسات صنع القرار. ويكمن هدفه في الآتي: تقوم الحكومات الشريكة بإصلاح السياسات والبرامج والخطط الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة الفعالة في العمليات المرتبطة بالسلام والأمن ومؤسسات صنع القرار. يمكن أن تشمل الأنشطة التوضيحية الداعمة للهدف أعلاه في الآتي: (أولاً: معالجة حواجز الدولة المضيفة التي تمارس التمييز ضد المشاركة الفعالة للمرأة. ويشمل ذلك تشجيع الحكومات الشريكة على مراجعة القوانين والقواعد واللوائح الرسمية التي تحرم المرأة من المشاركة المتساوية في جميع مراحل النزاع وحل الأزمات، ودعم التنفيذ الفعال للقوانين والقواعد واللوائح التي تشجع المرأة على المشاركة على قدم المساواة في جميع مراحل حل النزاعات والأزمات والتصدي لها، واعتماد خطط لتحسين المشاركة الفعالة للمرأة في العمليات المرتبطة بمؤسسات السلام والأمن وصنع القرار. ثانياً: مساعدة الحكومات الشريكة على زيادة فرصة المرأة للعمل في قوات قطاع الأمن، بما في ذلك حفظ السلام والمنظمات العسكرية وإنفاذ القانون. ثالثاً: الدعم والتنسيق مع البلدان الأخرى لتحسين المشاركة الفعالة للمرأة في العمليات المرتبطة بالسلام

والأمن، وقبل النزاع، وبناء السلام، والعدالة الانتقالية، ومؤسسات صنع القرار. رابعاً: التشاور مع الحكومات المضيفة والمنظمات غير الحكومية لتقليل الحواجز التي تعترض المرأة وتعزيز مشاركتها الفعالة في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، بما في ذلك إشراك الرجال والفتيان في دعم المساواة للمرأة. خامساً: تعزيز القيم الأمريكية للحرية الفردية والحرية الدينية والمساواة في المعاملة بموجب القانون في مشاركتنا مع الدول الأخرى لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

تجديراً لما تقدم، يؤكد الاستكشاف الشامل لماهية مضامين الاستراتيجية الأمريكية عن المرأة والأمن والسلام بأن هنالك مجموعة من الرؤى بعيدة الامد، تسعى هذه الرؤى الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية العليا في مجال العلاقة ثلاثية الابعاد: المرأة والسلام والأمن.

تتمثل أولى هذه المرتكزات في تقديم رؤى عالمية لما ينبغي ان يكون عليه دور المرأة في العالم، وجعل الدول الاخرى رغبةً أم مُكرهة على تبني هذه الافكار، فالدول التي ستعمل على وفق هذا السياق الفكري ستنال الدعم المادي والمعنوي، وفي حالة العكس، تتعرض لمجموعة من الاجراءات التي تشكل عبءً على ممارستها وادائها في المجتمع الدولي.

بينما تتمثل ثانيهما في العمل على تشكيل مجموعة من الآليات العالمية بالصورة التي تسهم في تجذير مقارباتها الفكرية المتضمنة في هذه الاستراتيجية، منها البرامج التي تؤسسها المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني ذات التوجهات التي تماثل جوهر الاستراتيجية.

وتتجسد الثالثة في ان المقاربات الفكرية للنظرية النسوية والرؤى الناتجة عنها سيما المتمثلة في العلاقة بين المرأة والأمن والسلام، أحد الحقائق الثابتة في القرن الواحد والعشرين، وتحتم الضرورات العمل على توفير الدعم المادي والمعنوي لها، وعلى القيادات في مختلف الدول تبني هذه التوجهات، وتحويلها من مصلحة عليا الى أهداف عليا من خلال غرس ايجابيات هذه الماهيات في عقولهم.

ويتجذر المرتكز الرابع في حتمية العمل على إعادة هيكلة بناء السلام والامن العالمي وفق رؤية النوع الاجتماعي، وان المقاربات الفكرية التي ترى بان الرجال اكثر قدرة على ادارة الشؤون الدولية تراجعت نتيجة تغيير وتغير الانماط الفكرية السائدة في المجتمع الدولي.

**المطلب الثاني: دلالات تطبيق مقاربات الاستراتيجية الامريكية عن المرأة والسلام والامن**

الدول التي لديها رؤية عالمية لما ينبغي ان يكون عليه العالم، تعمل على استجلاب الافكار من مختلف المشارب المجتمعية، وتخضعها للتحليل والتجريب والمقارنة، وتوظيف ما تراه يخدم مصالحها الاستراتيجية العليا.

وفق ما تقدم، عملت الولايات المتحدة على توظيف المقاربات الفكرية الامنية للنظريات النسوية في وثائق ذات صيغة استراتيجية، واصدرتها على شكل وثيقة رسمية تضمنت رؤيتها لعلاقة الارتباط بين المرأة والسلام والامن.

وتوظيفاً لما ورد من مقاربات تم تضمينها، واستراتيجية تم تبنيها، عملت على ابتكار مجموعة من الآليات الى تعمل على استنبات ماهيتها في المجتمعات الاخرى بهدف تحقيق الامن والسلام العالمي وفق المنطق الامريكي. وهذه الدلالات هي:

**اولاً: زيادة نسبة مشاركة النساء في ادارة الشؤون العامة في الدول الاخرى**

لم تكن المرأة ذات وجود في الشؤون العامة لمدة طويلة من الزمن، والسبب في ذلك ذاتي وموضوعي. ذاتي بفعل غياب الوعي السياسي والبقاء في حالة الانكفاء على الذات، وموضوعي نتيجة البيئة غير المؤاتية لذلك.

ولكن تغيير الانماط الفكرية لدى الشعوب نتيجة التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل المجتمعي، وايصال الافكار الى المجتمعات التي لا تتفاعل معها وتقديم الحجج والبراهين التي تخضع لمنطق العقل وفق وجهة نظر مؤيديها، قاد الى التفاعل مع مقاربات النظرية النسوية، وبدأ المفكرون والمتفقون وقادة الرأي بمناقشة هذه الافكار والتفاعل معها ايجاباً وسلباً.



لم تكن هذه الافكار في حدود الاطر الثقافية العامة، وانما بدأت الانظمة السياسية في مختلف دول العالم العمل على تحقيقها بوصفها حقيقة ينبغي العمل على تنفيذها. قاد ذلك الى سنّ مجموعة من التشريعات التي تحاكي مقتربات النظرية النسوية، وأصبحت المشاركة السياسية للنساء في العملية الانتخابية أحد ركائز تقدم وحداثة الانظمة السياسية في القرن الواحد والعشرين.

فبدأت الدول في عملية الايغال في هذا المسار، وأصبحت تركز على مقاربة مهمة تتمثل في انه كلما زاد عدد النساء في عملية المشاركة في صنع القرارات وتنفيذها في النظام السياسي القائم، قاد ذلك الى زيادة مصداقيته أمام الرأي العام العالمي، والدول ذات التأثير الدولي والتي تتبنى هذه التوجهات بوصفها جزءاً من رسالتها وقيمها العالمية. وخير دليل على ما تقدم، بدأت الانظمة السياسية في مراحل التحول السياسي بوضع نسبة للنساء من عدد المقاعد في السلطة التشريعية والمجالس المحلية.

لم تعد عملية تجذير هذه المفاهيم الفكرية سطحية، وانما اخذت الجانب الإحصائي. وبدأت مراكز الدراسات والبحوث العالمية تجري دراسات علمية عن مستويات مشاركة النساء في مؤسسات الانظمة السياسية في مختلف دول العالم، وتعمل على اصدار تقارير دورية عن مدى تقدم وتراجع نسبة مشاركة النساء في النظم السياسية في مختلف قارات العالم، لا بل اصبحت معايير زيادة نسبة اعداد النساء في المؤسسات التشريعية والتنفيذية عامل فاعلية للنظام السياسي للدولة.

#### ثانياً: البرامج الدولية لتمكين المرأة

لم تعد المقاربات الفكرية للنوع الاجتماعي ذات إطار نظري فقط، وانما انتقلت بها الدول التي تؤمن بها والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني الى مرحلة أخرى هي وضع الآليات سيما تشييد مجموعة من البرامج التي تحاكي التغيير في المفاهيم والمسلمات الاساسية، والمتصلة بدور النوع الاجتماعي في كل جانب من جوانب الأمن غير التقليدي.

ورغم ان اختلاف المجتمعات يؤدي الى اختلاف السلوكيات، واختلاف الرؤية حول دور الدين وما يترتب على ذلك من سلوكيات تدعم او تحد من دور النساء، فضلاً عن البيئة التي تنشأ فيها النساء، والتكوين الجسدي، كل ما تقدم هو موضع مناقشة وتحليل من قبل مريدي النظرية النسوية عبر البرامج التي تستهدف تمكين المرأة.

ومن هذه البرامج برنامج الامم المتحدة للمرأة، برامج تمكين المرأة، وبرامج حرية المرأة، وبرامج قيادة النساء. وتهدف هذه البرامج الى العمل على تغيير العقول لدى الرجال والنساء بمختلف فئاتهم العمرية من خلال ادخالهم في مجموعة من الدورات وورش العمل وتغذيتهم فكرياً على ان العالم سيكون أكثر اماناً ويسوده السلام كلما زادت مشاركة النساء في معالجة التحديات الامنية العالمية.

### ثالثاً: التنقيف الاعلامي والجماهيري لدور النساء في المجتمع

يعد الاعلام وحرية نتاج الثورة الفكرية السائدة وانماطها المعبرة عن الليبرالية بوصفها الشكل الذي هيمن على عقول الشعوب في القرن الواحد والعشرين نتيجة امتلاكها مقومات القوة الشاملة واهمها القوة التكنو-معلوماتية. وبما ان الاعلام هو أحد ادوات الليبرالية، فانه عمل على تجذير المقاربات الفكرية لليبرالية بشكل عام، والنظرية النسوية التي تستند الى دور المرأة في المجتمع بشكل خاص. فأصبحت محطات الاذاعة والتلفزة تغذي عقول المجتمعات بالأفكار التي تعمل على تقديم النساء على انهن يمتلكن من الامكانيات والقدرات القيادية التي تماثل او تعادل قدرات الرجال في الحكم، لا بل تتجاوز امكانيات الرجال سيما في انهن أكثر ميلاً إلى تحقيق السلام في العالم.

#### رابعاً: تقديم النساء الرائدات بوصفهن انموذجاً فاعلاً في القيادة

عملت المراكز البحثية والجامعات والمؤسسات التعليمية على استكشاف المواهب والشخصيات النسائية القيادية ودعمها من خلال تغذيتها بالأفكار التي تتناسب مع البيئة الدولية الجديدة سيما في مجالات تعزيز دور النوع الاجتماعي في ادارة الصراع في جميع مراحلها وعدم اقتصار ذلك على الرجال، وتعزيز الرؤية العامة من ان النساء إحدى الركائز الفاعلة في تشييد البيئة الامنية في العالم، وتشجيع دورهن في جميع الدول.

بمعنى العمل على صناعة قيادات نسائية يمتلكن المؤهلات والخبرات اللازمة وتقديم الدعم المادي من خلال الدورات وورش العمل والدورات التدريبية، والمعنوية من خلال حملات التشجيع والتغطية الاعلامية بهدف تعظيم الثقة لديهن وتحويلهن الى موضع استلهاً من قبل جميع النساء في مختلف المجتمعات سواء أكانت تلك التي لا تؤمن بدور المرأة أم تلك التي ترى ان دورها ضرورة حتمية.

تكثيفاً لما تقدم، ومن خلال تتبع السياقات الفكرية للنظرية النسوية، ودلالاتها التطبيقية، والاستراتيجيات التي وضعت لتطبيق مضامينها في العالم، ثبت مدى صحة الفرضية التي سبقت في إطار البحث من تعاضم الرؤية الدولية التي ترى بان اشراك النساء في صياغة الشؤون الدولية صنفاً وتنفيذاً أحد عوامل تحقيق الامن والسلام في البيئة الاستراتيجية الدولية.

بمعنى أصبح هناك تبني عالمي من المنظمات والمؤسسات الدولية والدول والفواعل من غير الدول ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والاقليمية والدولية التخصصية وغير التخصصية لعملية تعزيز واشراك النساء في صناعة القرار سيما في المناطق التي تشهد عمليات تحول في الصراع، بوصفهن يملكن العقل والمعرفة والقدرة على ابتكار الآليات التي تؤدي الى استتباب الامن والسلام في العالم.

## الخاتمة

لم تكن مقاربات النظرية النسوية نتاج فكر دون آخر. فقد تجذرت في مختلف مشارب الفكر الانساني، بعضها حاول ان يحد من فاعلية المرأة نتيجة عدم قبوله لدورها، وبعضها حاول اعطائها مكانة خاصة لتفعيل دورها مع بعض المحددات التي يُختلف في تفسيرها بجوانبها الايجابية والسلبية باختلاف المفكرين ورؤاهم الفكرية، والبعض الاخر حاول اعطائها الحرية في مختلف جوانب الحياة، وعمل على مساواتها مع الرجل، ووضع عليها واجبات واعطاها الحقوق استناداً الى المساواة في العقل، وهذا ما اعتمدت عليه وأقرته الليبرالية في جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من خلال ما تقدم يمكن التوصل الى النتائج الآتية:

١- بما ان النظرية النسوية السائدة هي نتاج تجذر الفكر الليبرالي في القرن الواحد والعشرين، فإنها بدأت في استنبات مقاربتها الفكرية الامنية التي ترى بان النساء عامل من عوامل تحقيق الامن والسلام في العالم لأنهنّ أكثر ميلاً الى السلام من الرجال، لا بل ان معظم قرارات الحرب في العالم اتخذها الرجال.

٢- لم تعد هذه الافكار مجرد إطار نظري، لا بل تم تبنيها من المنظمات الدولية والمؤسسات الدولية، وقد انعكس ذلك في الآليات والبرامج التي تستهدف تجذير دور المرأة في عقول مختلف الفئات العمرية، ليس في المجتمعات التي تؤمن بما ينتجه الفكر الليبرالي فحسب، بل في المجتمعات التي تتبنى مقاربات فكرية مغايره له سواء أكانت دينية أم قومية وغير ذلك.

٣- وبما ان الولايات المتحدة تتبنى عملية الدفاع عن المنظومة الليبرالية، فإنها تعمل على وضع الاستراتيجيات التي تؤمن بتثبيت افكارها، لعل من اهمها الاستراتيجية الامريكية عن المرأة والسلام والامن. وهي نتاج افكار النظرية النسوية التي ترى بأن النساء يمكن ان يؤديّن دوراً مهماً في عملية الامن والسلام. فالولايات

المتحدة وفق منطق هذه الاستراتيجية شرعت بدور عالمي يهدف الى تمكين النساء في مختلف مستويات صنع القرار، واشراكهن في كل مراحل الصراع.

٤- عملت الولايات المتحدة وفق مضامين الاستراتيجية الامريكية عن المرأة والأمن والسلام على ترسيخ هذه المفاهيم سواء بالترغيب أم بالترهيب. اذ عملت على ادخال عدد كبير من الفئات العمرية من الرجال والنساء وتدريبهم على هذه المفاهيم، لا بل جعلها نسقا عقيديا لسكان العالم، وايصال فكرة أنها إحدى المقاربات الايجابية التي ينبغي تنفيذها. بالمقابل مراقبة عمليات التشريع والتنفيذ في مختلف دول العالم، واصدار التقارير التي تراقب مدى التقدم الذي تحققه الدول، واصدار التصريحات والقرارات التي تحذر من مدى تراجع وضع النساء في اية دولة، وتقديم الرؤى التي تسهم في عملية فرض معايير النوع الاجتماعي في ادارة الشؤون العامة.

تعد الاستراتيجية الامريكية عن المرأة والأمن والسلام تصورا استراتيجيا لما ينبغي أن يكون عليه دور المرأة فيما يتعلق بالأمن والسلام في العالم. وأصبحت الحقيقة متجذرة في العالم الغربي بان المرأة إحدى ادوات ترسيخ الأمن والسلام، وينبغي زيادة المشاركة السياسية للنساء في مختلف الانظمة السياسية في العالم، والدولة التي لا تتجاوب مع هذه الرؤية تعد دولة غير ديمقراطية وتمارس الاستبداد وتشهد عمليات تراجع لكرامة الانسان.

## الهوامش والمصادر

- ١- خديجة العزيمي، الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي، دار بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٧.
- 2- For more information see: Susan McKay, Women, Human Security, and Peace-building: A Feminist Analysis, in Conflict and Human Security: A Search for New Approaches of Peace-building, IPSHU English Research Report Series, No.19, 2004, p154.
- ٣- ينظر: بحري دلال، النظرية النسوية في التنمية، مجلة الفكر، العدد ١١، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٧٣-٧٥.
- ٤- تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦، ص ٩٠ و ٩٥.
- ٥- نرجس رودكر، الحركة النسوية: مفهوما وأصولها النظرية وتياراتها الاجتماعية، تعريب هبة ضافر، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، ص ٢٠١٩.
- ٦- نقلًا عن: عصام بن الشيخ، مقارنة الجندر وانعكاساتها على الوضع السياسي للمرأة المغاربية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٦.
- ٧- ينظر: فاديا كيوان، النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الإسكوا المتأثرة بالنزاعات: دراسة حالة لبنان، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، العدد ٢٨، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الامم المتحدة، الاسكوا، ٢٠٠٠، ص ٥.
- \* - يقصد بالفعل الخطابي هو الخطاب الذي يتم تبنيه من الرؤساء والمسؤولون في العالم، والذي يتضمن التزامات وتخصيص موارد لانه صادر من شخص يتقلد مسؤولية وليس فرداً عادياً.
- ٨ - قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الامن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٥٦-١٥٧.
- 9-For more information see: Carol Bacchi, Gendering Impact Assessment: Can it be made to work?, in Mainstreaming Politics: Gendering Practices and Feminist Theory, Edited by Carol Bacchi

- and Joan Eveline, University of Adelaide Press, South Australia, 2010, p20.
- 10 - See: Emily S. Rosenberg, Gender in International Relation Feminist Perspective on Achieving Global Security by J. Ann Tickner, the Journal of American History Vol.80, No.3 Organization of American Historian, 1993, P 43.
- ١١- عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٦٢٧-٦٢٩.
- ١٢- مصطفى دلة أمينة، الدراسات الامنية النقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر (٣)، كلية العلوم السياسية والاعلام، ٢٠١٣، ص ١٦٢.
- \* لقد "صدر مجلس الامن خلال المدة الممتدة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠ اربعة قرارات تتعلق بالعلاقة بين المرأة والسلام والامن، وهذه القرارات هي: القرار المرقم ١٨٢٠ في عام ٢٠٠٨، و ١٨٨٨ في عام ٢٠٠٩، و ١٨٨٩ في عام ٢٠٠٩، وأخيراً وليس آخراً القرار المرقم ١٩٦٠ في عام ٢٠١٠، وكل هذه القرارات تؤكد على ضرورة تحسين وضع المرأة في البلدان المتأثرة بالصراعات".
- See: Definitions of Key Gender Terms :Gender and Equality:  
<http://ochanet.unocha.org/TI/Gender/>  
<http://gender.humanitarianresponse>
- 13-Siv Mjaaland, United Nations Security Council Resolution 1325 on Women, Peace, and Security: How does women's groups and activist in Uganda engage in the implementation of UN SCR 1325 on Women, Peace, and Security?, A Thesis Presented to the Faculty of Social Science, University of Oslo, Norway, 2006, p9.
- ١٤- جان جيندي بيتمان، قضايا النوع، في كتاب عولمة السياسات العالمية، جون بيليس وستيف سمث، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الامارات، ٢٠٠٤، ص ١٠٢٤.
- ١٥- ينظر: عبد القادر لشقر، الانتخابات التشريعية المغربية لسنة ٢٠٠٧: أية مكانة للمرأة في المجالس المنتخبة؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٤٦.
- 16-For more information see: Eileen Mc Donagh, The American Political Science Review, Vol.96, No.3, American Political Science Association, 2002, p536.

١٧- بورغدة وحيدة، المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة: حالة الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٣٧-١٣٨.

١٨ - سرمد زكي الجادر، التوظيف الامريكى لمنظمات المجتمع المدني، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢، ص ٩٣.

19-United States Strategy on Women, Peace, and Security, 2019, p.2.

20-Ibid, p.4.

21-Ibid, p.5

22-Ibid, p.5.

23-Ibid, p.6.